الفلسفة السياسية المسيحية ..

م.م. حسن محمد جاسم/ جامعة البصرة/ كلية الآداب/ قسم الفلسفة

يُعدُّ موضوع الفلسفة السياسية من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام كبير في تاريخ الفكر الإنساني، وذلك لاهتمامها بجانب مهم من جوانب التنظيم البشري إذ تعمل على تقويم حياته السياسية والاجتماعية والأخلاقية بتنظيم السلوك بين الأفراد، والعمل على تحقيق مبدئي العدالة والمساواة في الدولة وإيجاد أفضل أنواع الحكم للوصول به إلى السعادة.

وقد كان اليونان أول من وضعوا أسس الفلسفة، وبذلك كان لهم دور وأثر كبير على الفلسفات جميعا التي أتت من بعدهم، فكل الفلسفات التي ظهرت بعدهم قد نهلت من الأسس والأصول الفلسفية اليونانية بمختلف أقسامها وفروعها، هذا ما حدا بالباحثين إلى الذهاب بأن تاريخ الفكر الإنساني عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات يؤثر فيه السابق على اللاحق، ويأخذ اللاحق ثمرة ما انتجه السابق ليُضيف إليه أو يُعدِّل فيه بحسب مقتضيات الزمان والمكان.

من هنا كانت فكرة الموضوع تريد أن تتعرف على طبيعة الفلسفة السياسية المسيحية وبيان مدى تأثرها بالفلسفة اليونانية، من خلال طرح موضوعات سياسية عديدة وبيان طبيعتها وأبعادها، معتمدة في الأغلب على المنهج التحليلي الذي يأخذ النصوص بالتحليل والتبسيط محاولة إرجاعها إلى أصولها اليونانية، فلا يمكن معرفة طبيعة الأثر الذي تركته الفلسفة اليونانية على الفلسفة السياسية المسيحية إلا بعد تحليل النصوص وتفكيكها والاطلاع على تفاصيلها، كما لم تغفلْ الدراسة المنهج المقارن من جهتين، أولها تحاول أن تقارن بين الآراء السياسية عند فلاسفة العصر الوسيط وعند فلاسفة اليونان، وثانيها معرفة نقاط الالتقاء والاختلاف بين الفلاسفة المسيحيين أنفسهم.

وعمدنا إلى أن يكون البحث مبتعدا عن وضع فصل أو مبحث خاص لبيان الفلسفة السياسية اليونانية والتي باتت معروفة لقراء الفلسفة نتيجة لكِثرة الدراسات الفلسفية عنها.

ثم أن الباحث قد مال في دراسته هذه إلى الاعتماد على الطريقة الأفقية التي تضع المفردة أو المفهوم المبحوث مُحاولا معرفة تفاصيله، لذا فقد نجد مفهوما واحدا قد بحثه جميع الفلاسفة المسيحيين قيد الدراسة إلا أن مفهوما آخر لم يُغَطِّهِ كل هؤلاء، ثم أن الدراسة عرضت رأي كل فيلسوف على حدة، ثم وصلها بأثرها اليوناني، ثم الانتقال إلى الفيلسوف الآخر وهكذا، فلم نعرض آراء الفلاسفة كاملة مرة واحدة، ثم بيان أصلها وأثرها اليوناني وذلك لتعقيد الأمر وتذبذب الرأي الواحد بين الآراء والأفكار اليونانية المختلفة.

هذا ونشير إلى أن الدراسة قد شملت حقبة زمنية طويلة لا يتسع قصر الوقت المعد لإكمال البحث أن يغطي جميع الفلاسفة الذين ظهروا في المرحلة الوسيطة، كما أن قلة الدراسات السياسية للفلاسفة المسيحيين من قبل باحثي الفلسفة ومؤرخيها، وعدم الخوض من الفلاسفة أنفسهم لآرائهم السياسية حدا بمؤرخي الفلسفة أن يغضوا الطرف عن الخوض في الفلسفة السياسية المسيحية لبعض فلاسفة العصور

الوسطى، ونتيجة للجهد الكبير الذي تتطلبه مثل هذه الدراسة وإلزام الباحث بالاطلاع وقراءة العديد من النصوص السياسية وغير السياسية، أدى كل ذلك إلى أن ينتقي الباحث ويقتصر على نماذج منتقاة ومختارة من تلكم الفلاسفة، فركز البحث على ثلاثة من أساطين تلك الحقبة وهم (أوغسطين والأكويني وبادو)، إذ مثلوا قطبي الفلسفة اليونانية المثالية الأفلاطونية والواقعية الأرسطية، وإذا كان أوغسطين قريبا في عهده من تاريخ الفلسفة القديمة، فإن الآخرين مثَّلا تقريبا نهاية العصور الوسطى، فاتحين المجال لبزوغ عصر جديد وفلسفات برؤى مختلفة.

ونود أن نشير بأن هذه الدراسة يدور محورها الأساس حول الأثر الذي تركته الفلسفة اليونانية على الفلسفة السياسية المسيحية، وبيان كيف أن هذه الفلسفة في بعدها الاجتماعي والأخلاقي والسياسي قد أضاءت الطريق أمام فلاسفة العصور الوسطى في تشكُّل معظم آرائهم السياسية. فقُسِّم البحث على ثلاثة فصول رئيسة يضم كل فصل مجموعة من المباحث، فحمل الفصل الأول عنوان (**الدين والسياسة في الفلسفة المسيحية**)، فقد أراد هذا الفصل أن يضع بعض المداخل يُبيِّن فيها طبيعة المجتمع الأوربي في ذلك العصر، وكيف انتشرت الديانة المسيحية في ذلك المجتمع، كما شكّلَ ظهور الكنيسة حلقة مهمة من تاريخ ذلك العصور، فاستطاعت أن تبسط سلطانها على أوربا ومؤسساتها، وأن تضم تحت لوائها جميع الطبقات.

فأدى ذلك إلى ظهور سلطتين متنافستين على طول العصور الوسطى سرا وعلانية، فتكفل المبحث الثاني بإيضاح طبيعة العلاقة بين السلطتين الدينية والزمنية من خلال بيان علاقة الدين بالسياسة في الفلسفة المسيحية. أما المبحث الثالث فتكفل لبيان الرؤية المسيحية للطاعة والثورة على الحاكم من عدمها.

أما آخر مباحث هذه الدراسة فتجيب عن السلطة في الفلسفة السياسية المسيحية وأنواعها ومصدرها، وهل هناك شذرات تشير ولو عند بعضهم لضرورة الفصل بين السلطات؟

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان (**أثر اليونان في البعد الأخلاقي للفلسفة السياسية المسيحية**)، والذي تحددت مهمته في مبحثه الأول لبيان طبيعة العلاقة بين الأخلاق والسياسة عند فلاسفة العصر الوسيط، فهل كان للأخلاق أثر في الحياة السياسة؟ وهل هناك ارتباط بين المفاهيم الاخلاقية والسياسية؟

فإذا كانت الفلسفة اليونانية عملت على الربط بين الأخلاق والسياسة، فكذلك يمكن تصنيف الفلسفة السياسية المسيحية بأنها عملت ضمن الإطار نفسه.

وناقش الفصل في مباحث أخرى مفاهيم أخلاقية عديدة كالفضيلة، العدالة، المساواة والسعادة وتحقيق كل ذلك في الدولة المسيحية، وبيان الأثر الذي تركه اليونان عليهم.

أما مسألة الحرب والسلام فهي من المسائل الرئيسة التي لا يمكن أن يحيد عنها الباحث في الفلسفة السياسة وقد جاءت لبيان دور الحرب والسلام ورؤية الفلسفة الوسيطة عنها.

أما آخر فصول هذا الدراسة فكان تكميلاً للبناء الذي حُدِدَ لها، فحمل عنوان **(أثر اليونان في فكرة بناء الدولة في الفلسفة السياسية المسيحية)**، وفيه تم بيان من خلال مباحث عدة رؤية الفلاسفة المسيحيين لطبيعة الدولة من حيث أصل الاجتماع فيها، وطبيعة أفرادها، وتم التطرق إلى مقوماتها الاقتصادية والسياسية، فما تعريف الدولة عند هؤلاء؟ وكيف نظروا إلى أصل نشوئها؟ وعن علاقة أفرادها مع دولتهم، كيف نظروا إلى المرأة ودورها في الأسرة، وما هو أثر العبد والرق فيها؟ كما تم بيان أنواع الحكم عندهم ومن أفضلها للأخذ بزمام المبادرة في الوصول إلى سدة الحكم ودفته.

هذا ويمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث بالنقاط الآتية:

١- لم تكن الفلسفة اليونانية هي المصدر الوحيد للفلسفة السياسية المسيحية، بل أنها كذلك قد أخذت في بناء مرتكزاتها من المصادر الدينية والفلسفية المختلفة، ذلك أن الفكر الإنساني لا يمكن أن ينتقل بعدما يقارب من ثمانية قرون [إلى أوغسطين]، وخمسة عشر قرنا [إلى الأكويني وبادو] بصورة مباشرة، بل لابد أن يمر بمجموعة من الفلاسفة والمفكرين، هكذا كان مع أفلاطون الذي وضع تأثيرا قويا على القديس أوغسطين في بنيته الفلسفية والسياسية، فلم يكن أوغسطين ليأخذ عن أفلاطون كل أفكاره السياسية بصورة مباشرة، بل أنه أخذ عن المدارس الأفلاطونية ثم عن شيشرون بعضا من آرائه السياسية. والحال نفسه مع أرسطوطاليس الذي أثر كثيرا في كل من الأكويني وبادو في فلسفتهم السياسية بصورة خاصة.

٢- لا يمكن عدّ الفلسفة السياسية المسيحية مجرد تابع للفلسفة اليونانية، فعلى الرغم من تأثرها بها، وكونها المنبع الرئيس للفلسفة السياسية، إلا أنها انفردت عنها في بعض الرؤى المختلفة، فلا يمكن إنكار الرؤى الجديدة التي وضعها الفلاسفة المسيحيون، لأن فلسفتهم كانت نتاج زمن ومجتمع وديانة وأوضاع اجتماعية تختلف بالكامل عن تلك التي ظهرت في الفترة اليونانية.

٣- رفضت الديانة المسيحية مسألة الثورة على الحاكم وجواز قتله، وهذا ما أخذ به فلاسفة العصر الوسيط المسيحيين عندما عدّوا الثورة على الحاكم مسألة شائكة لا فائدة من ورائها، داعين إلى إيجاد بدائل أخرى تتناسب مع النظام العام والالتزام بالقوانين، بدل إثارة الفوضى التي تصاحب عادة الخروج على الحاكم، إذ لا تقل أضرارها من ظلم الحاكم نفسه، فلم يحبذْ هؤلاء تماشيا مع الأثر اليوناني اللجوء إلى القوة والعنف لتغيير الحاكم المستبد ونظامه لا بالثورة عليه ولا بقتله واغتياله.

٤- لم يخرج فلاسفة العصر الوسيط عن الرؤية اليونانية لطبيعة علاقة الأخلاق بالسياسة، وكونها ذات ضرورة بالغة في الحياة السياسية، فرأى هؤلاء أن الفضيلة والعدالة والمساواة والقوانين أمور لها دورها في تقويم الحياة الاجتماعية والسياسية، بالتالي لا يمكن فصلها عن الدولة، فالحديث عن الأخلاق في العصور الوسطى هو حديث عن فلسفة الأخلاق المسيحية التي نشأت في ظل التأثير اليوناني.

٥- نادت الفلسفة اليونانية بضرورة القوانين ودورها المهم في الحياة السياسية، على ذات المنوال سلك فلاسفة العصر الوسيط -قيد الدراسة- عندما عبروا عن أهمية القوانين في المجتمع السياسي، فإذا كان فلاسفة العصر الوسيط، تكلموا عن قوانين إلهية وأخرى وضعية، فإن جوهر تلك القوانين لا تختلف عن قوانين التراث اليوناني.

٦- أخذت الفلسفة السياسية المسيحية مفهومها عن السعادة من اليونان، فقد رأت الفلسفة اليونانية (أفلاطون وأرسطوطاليس) بأن السعادة هي غاية الخير الأسمى به ترتبط كل الأفعال، هكذا عمل أوغسطين عندما جعل منها هدفا منشودا لكل خير لا يمكن حصوله إلا بدراسة الفلسفة. ولم يذهب الأكويني وبادو بعيدا عن رأي السلف اليوناني لتكون السعادة عندهم أساسا لكل غاية قصوى ينشدها الأفراد في الدولة، فالدولة توجد من أجل الحياة الخيرة إذ لا غرض لها سواه.

٧- استقى الفلاسفة المسيحيون كثيرا من آرائهم السياسية من فلاسفة اليونان، فالأثر اليوناني كان واضحا على رؤيتهم **في:**

أ/ أصل الاجتماع وأهميته وضرورته (إذ أن نشأة المجتمع السياسي عندهم هو دعوة طبيعية على اعتبار أن الإنسان اجتماعي ومدني بالطبع، فأخذ فلاسفة العصر الوسيط فكرتهم عن أصل الاجتماع وضرورته من فلاسفة اليونان).

ب/ في الأسرة وطبيعتها (فالعائلة كانت عندهم أصل المدينة وأول سلطاتها).

ت/ في تقسيم العمل وتنظيم أفرادها (فعلى الدولة أن تعمل على تقسيم العمل بين أفرادها بما يتناسب مع طبيعتهم وقدراتهم، وهو نفسه مبدأ التخصص عند فلاسفة اليونان).

ث/ في طبيعة الدولة وضرورتها (فلا يمكن الفرار من وجوب وجود السلطة، فالحاجة إلى وجود الحاكم تعد من الضرورات التي لا يمكن نكرانها عند المتأثرين والمؤثرين).

ح/ في أنظمة الحكم وأشكالها (فأخذ هؤلاء غير مرّة من الأفكار اليونانية في هذا الموضوع، فمن جهة تأثروا بالمقسم الذي وضعه فلاسفة اليونان للتفريق بين الحكومات الصالحة والفاسدة - العادلة والظالمة- من حيث التزامها بتحقيق المصلحة العامة والخاصة، ومن جهة ثانية، بترجيح بعضهم لنظام مختلط يشترك فيه الواحد [الملكية] مع الأقل [الأرستقراطية] والأكثر [الديمقراطية]).

خ/ في دور الأفراد في اختيار حكامها.